

استكمال الفصل الثاني : سوق المراجعة

استكمال المسؤولية القانونية للمراجع

تناولنا في المحاضرتين الماضيتين أنه لكي تنشأ المسؤولية العقدية (التعاقدية) للمراجع الخارجي، فلا بد من توافر أربعة أركان:

- 1. أن يكون المراجع الخارجي مكلفاً بواجب محدد.**
- 2. أن يفشل المراجع في أداء هذا الواجب.**
- 3. إصابة المدعي (أصحاب الشركة المتعاقدين مع المراجع على قيامه بمراجعة حسابات شركتهم) بضرر نتيجة تقصير أو إهمال المراجع أو تعدييه أو فشله في أداء واجبه.**
- 4. ألا يكون إهمال المراجع أو تقصيره قد ترتب علي إهمال أو تقصير العميل نفسه (أصحاب الشركة المتعاقدين مع المراجع على قيامه بمراجعة حسابات شركتهم).**

➤ ويلاحظ هنا أن معيار عناية الرجل المهني
المعتاد Due Care أو (عناية
الوكيل بأجر) يستخدم كمقياس لتحديد المسؤولية
العقدية للمراجع الخارجي.

➤ كما تناولنا أن المسؤولية العقدية تتفرع إلى:
المسؤولية عن أعمال المساعدين والخبراء؛ والمراجع
بالخارج؛ والمسؤولية عن عدم اكتشاف الغش.

كما بينا أنه بالنسبة للمسئولية عن عدم اكتشاف الغش:

أن معايير المراجعة (المختصة بموضوع مسؤولية المراجع بشأن الغش والتدليس) قد بينت أنه: ينبغي على المراجع الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة، وأن يكون مدركاً لإمكانية وجود تحريف هام ومؤثر ناتجاً عن الغش.

إطار مسئولية مراجع الحسابات الخارجي، عن عدم اكتشاف الغش في القوائم المالية:

الاحتمال الثاني

١. إذا لم تكن واقعة التلاعب أو الغش محكمة، ولم يكن قد تم إخفاؤها بإحكام ومهارة وحقق، ولم تكن محبوبة الإخفاء.
 ٢. ولم يتم مراجع الحسابات الخارجي ، ببذل العناية المهنية الواجبة.
 ٣. ولم يكتشف الغش:
- فحينئذٍ تنشأ مسئولية المراجع، حيث يُسأل مراجع الحسابات الخارجي ، عن فشله في عدم اكتشاف واقعة التلاعب أو الغش.

الاحتمال الأول

١. إذا كانت واقعة التلاعب أو الغش، قد تم إخفاؤها بإحكام ومهارة وحقق، وكانت محبوبة الإخفاء.
 ٢. وقام مراجع الحسابات الخارجي ، ببذل العناية المهنية الواجبة.
 ٣. ومع ذلك لم يكتشف الغش:
- فحينئذٍ لا يُسأل مراجع الحسابات الخارجي ، عن فشله في عدم اكتشاف واقعة التلاعب أو الغش.

وذلك مع وجوب مراعاة الاعتبارات الآتية، عند دراسة مسئولية مراجع الحسابات الخارجي، عن عدم اكتشافه لواقعة الغش والتلاعب في القوائم المالية:

١. الظروف المحيطة بواقعة التلاعب أو الغش.

٢. درجة العناية المهنية التي بذلها مراجع الحسابات الخارجي.

٣. ما إذا كانت هناك ظروفًا، كانت تعتبر كفيلة بإثارة شك مراجع الحسابات الخارجي، حول وجود التلاعب أو الغش في القوائم المالية.

٤. مدى مسئولية إدارة المنشأة – محل المراجعة – عن عدم اكتشاف واقعة التلاعب أو الغش في القوائم المالية.

ثانياً: المسؤولية التقصيرية للمراجع الخارجي:

تمثل المسؤولية التقصيرية (تجاه الطرف الثالث)، الفرع الرئيس الثاني للمسؤولية المدنية للمراجع الخارجي، وهي تقوم على أساس مساءلة المراجع الخارجي، عن تقصيره أو إهماله أو تعديه أمام غير موكله، ممن لا يرتبطون به بعلاقة تعاقدية، ويستخدمون القوائم المالية التي قام بمراجعتها وقدم تقريره بشأنها، وذلك ترتيباً على إخلال ذلك المراجع بالالتزام القانوني العام، الذي يقضي بعدم الإضرار بالغير. ولقد استمدت المسؤولية التقصيرية، أساسها الشرعي في الشريعة الإسلامية، من عموم قول رسول الله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) (رواه الطبراني في الأوسط).

□ لاحظ أن : أطراف عقد المراجعة الخارجية:

➤ الطرف الأول: المراجع الخارجي نفسه.

➤ الطرف الثاني: أصحاب الشركة المساهمة (وهم أنفسهم أصحاب حقوق الملكية أي حملة الأسهم العادية أي أعضاء الجمعية العامة للمساهمين).

وقد نصت القوانين المنظمة على أن مراجع الحسابات الخارجي، يُسأل عن صحة المعلومات والبيانات الواردة في تقريره، بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين.

« أما إدارة الشركة المساهمة فهي التي يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة على الحسابات والقوائم والسجلات ونظام الرقابة الداخلية التي قامت هذه الإدارة بإعدادها – ولذلك فإن الإدارة ليست طرفاً ثانياً ولا ثالثاً.)

➤ أما الطرف الثالث لعملية المراجعة Third Parties، فهو الغير : بمعنى أي أحد بخلاف الطرف الثاني وبخلاف إدارة الشركة، مثل: البنوك؛ الدائنون؛ المستثمرون المتوقعون أو المرتقبون أو المحتملون؛ ومصلحة الزكاة والضريبة؛ وديوان المراقبة العامة؛ ومصلحة الشركات؛ وهيئة سوق المال.

**ولكي تنشأ المسؤولية التقصيرية للمراجع الخارجي،
فلا بد من توافر الأركان الثلاثة الآتية:**

**(أولاً) وقوع إهمال أو تقصير [أي تعدي] من جانب
المراجع الخارجي.**

**(ثانياً) إصابة المدعي [المدعي هنا هو الطرف الثالث]
بضرر ناتج عن إهمال أو تقصير أو تعدي المراجع.**

**(ثالثاً) وجود علاقة سببية بين إهمال أو تقصير المراجع
أو تعديه، وبين الضرر الذي أصاب المدعي.**

□ ويتكون الإهمال أو التقصير (أو التعدي) في المسؤولية التقصيرية من عنصرين:

➤ **عنصر مادي:** ويتمثل في التعدي، ويقصد به انحراف سلوك المراجع الخارجي، سواء تعمد الإضرار بالغير، أو لم يتعمد، وإنما صدر منه إهمال وتقصير

➤ **عنصر معنوي:** ويتمثل في الإدراك والتمييز.

➤ **وبناء على ذلك فمن الضروري عند تحديد المسؤولية التقصيرية للمراجع الخارجي، أن يتم التفرقة بين طرف ثالث يعد منتفعاً أساسياً، وطرف ثالث لا يعد منتفعاً أساسياً،**

□ ويؤخذ - كما هو الحال في المسؤولية العقدية
- بمعيار (عناية الرجل المهني المعتاد) كمعيار
يتم الاستناد عليه في تحديد مدى مسؤوليته
تجاه عملائه، وتجاه الطرف الثالث (أو الغير)
ممن يعتمدون على تقاريره في تسيير مصالحهم
واتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

تتمثل أركان المسؤولية التقصيرية لمراجع الحسابات الخارجي، في:

١. تعدي المراجع وتقصيره وإهماله.

٢. ضرر يصيب الطرف الثالث حسن النية.

٣. رابطة سببية، بين تعدي المراجع، وبين الضرر الذي أصاب الطرف الثالث حسن النية.

وهنا، يجب التفرقة بين حالتين:

الحالة الثانية

ألا يكون الطرف الثالث منتفعاً أساسياً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (بمعنى أن المراجع الخارجي لم يكن على علم مسبق بأن تقريره سوف يُقدّم إلى هذا الطرف الثالث حسن النية)

وهنا لا يُسأل المراجع الخارجي أمام الطرف الثالث إلا عن الإهمال الجسيم فقط.

الحالة الأولى

أن يكون الطرف الثالث منتفعاً أساسياً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (بمعنى أن المراجع الخارجي كان على علم مسبق بأن تقريره سوف يُقدّم إلى هذا الطرف الثالث)

وهنا يكون للطرف الثالث نفس حقوق العميل المتعاقد مع المراجع الخارجي: أي أن المراجع الخارجي يُسأل هنا أمام الطرف الثالث عن كل من: الإهمال العادي، والإهمال الجسيم.

حقوق وواجبات المراجع الخارجي:



حقوق وواجبات المراجع الخارجي:

حقوق المراجع الخارجي: 8 حقوق، هي:

- 1- حق الاطلاع.
- 2- حق طلب البيانات والإيضاحات.
- 3- حق تحقيق موجودات الشركة والتزاماتها.
- 4- حق الحصول على صورة أونسخة من الإخطارات والبيانات التي يرسلها مجلس الإدارة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين أصحاب حقوق الملكية.

5- حق حضور الجمعية العامة للمساهمين.

6- حق مناقشة اقتراح عزله وتغييره.

7- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للإنعقاد.

8- حق حبس المستندات والأوراق.

واجبات المراجع: 5 واجبات، هي:

1. تقديم تقرير بنتائج المراجعة إلى المساهمين باعتباره وكيلاً عنهم.
2. حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.
3. التحقق من موجودات الشركة والتزاماتها.
4. أداء عملية المراجعة طبقاً للمبادئ والمعايير المهنية المتبعة في المملكة العربية السعودية.
5. الالتزام بقواعد وآداب السلوك المهني المقررة بالمملكة العربية السعودية.

الرقابة على جودة الأداء:

بهدف تحسين جودة أداء عملية المراجعة فقد قامت المهنة في كثير من الدول وبوجه خاص في المملكة العربية السعودية، بإصدار التوصيات واللوائح والقرارات المنظمة لذلك، من أجل إعداد وتطبيق نظم للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة؛ وذلك سعياً نحو تحسين أداء أعضاء المهنة بالتأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك والتطبيق في الممارسة.

ومن أهم مزايا تطبيق أنظمة رقابة الجودة ما يلي:

- 1- تخفيض حالات فشل مهام المراجعة.
- 2- تدعيم ثقة الجمهور في المهنة.
- 3- التحقق من تحسن الأداء بمكاتب
المراجعة.

أنواع أنظمة رقابة الجودة : اثنتان :

الرقابة على جودة التدقيق



1. أنظمة الرقابة الداخلية (الذاتية) لكل مكتب مراجعة.



2. أنظمة الرقابة الخارجية، تنظمها وتقوم بوضع ضوابطها والإشراف على تنفيذها والالتزام بها المنظمات المهنية بكل دولة، مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA.



بعض التطورات في سوق المراجعة

تغيرت واجبات المراجعين وتوقعات المستفيدين من خدمات المراجعة بتغير بيئة الأعمال وتزايد الطلب على مهنة المراجعة بعد تصاعد الأزمات والفضائح المالية في السنوات الأخيرة ومن أهم التغيرات التي طرأت على عمل المراجع

الرأي في
التصرفات غير
القانونية

يرتبط الغش عادة
بتصرف غير
قانوني لذلك
فرضت المعايير
ضرورة تصميم
وتنفيذ المراجعة
لتوفر توقعا معقولا
باكتشاف التصرفات
غير القانونية ذات
التأثير المباشر على
القوائم وتقييمها
والتقرير عنها

الرأي في
حدوث غش

قديمًا كان المراجع
مسئولا عن اكتشاف
الغش ومع كبر حجم
الشركات والمراجعة
بالعينة لم يعد
اكتشاف الغش
مسئولية المراجع
ومع تزايد حالات
الغش فرضت المعايير
على المراجع توفير
تأكيد معقول بخلو
القوائم من الغش

الرأي في نظم
الرقابة
الداخلية

يتوقع المستفيدون
من المراجع أن
يفصح لهم عن
مدى كفاءة نظم
الرقابة الداخلية
بالشركة ولذلك
فإن معايير المراجعة
الدولية فرضت
على المراجع اختبار
نظم الرقابة
الداخلية والتقرير
عن مدى كفاءتها
في تقريره

الرأي في
استمرارية
الشركة

أثر إفلاس العديد
من الشركات
العالمية بشكل
مفاجئ في فقدان
الثقة في مهنة
المراجعة لذلك
فرضت معايير
المراجعة الدولية
أن يفصح المراجع
في تقريره عن
مدى قدرة الشركة
على الاستمرار
ومواصلة النشاط

الرأي في
عدالة تمثيل
القوائم المالية

يتوقع المستفيدون
أن الرأي النظيف
يعني خلو القوائم
المالية من التحريفات
وهو ما تسبب في
فضائح مالية عديدة
ولذلك فرضت معايير
المراجعة الدولية أن
يوفر المراجع تأكيد
معقول بخلو القوائم
من التحريفات
الجوهرية

أمثلة على الدراسات الهامة ذات التأثير على السوق العالمي للمراجعة

نشر وتوحيد
الممارسات
القياسية
للحكمة بين

الشركات
البريطانية
والإزام
الشركات
بتطبيقها
والإفصاح
بمسئوليته
عن ذلك

إلزام مجلس
الإدارة
باختبار مدى
ملاءمة
الإجراءات
الرقابية
ومدى قدرة
الشركة على
الاستمرار

وضع بعد الفضائح المالية للشركات الأمريكية وتطلب أن يرسل تقرير المراجعة إلى لجنة المراجعة وليس إلى العميل، وأن يتم تغيير شريك المراجعة كل 5 سنوات وأن يتم فحص أعمال كل مراجع بواسطة مراجع آخر وضرورة الاحتفاظ بأوراق العمل لمدة 5 سنوات بعد الفحص، إضافة إلى منع الاشتراك في أداء أعمال تنفيذية للعميل

قانون ساريانز أوكسلي

تقرير
كادبوري

من أهم التشريعات
والدراسات التي أثرت
على مهنة المراجعة

تقرير
كوسو

تقرير ترينبول

ساعد الشركات البريطانية على التمشي مع متطلبات التقرير الموحد والمتعلقة بالرقابة الداخلية والتي تفرض على مجلس الإدارة وضع سياسات ملائمة للرقابة الداخلية والتأكد باستمرار من عمله بفعالية في إدارة المخاطر

وحد
تعريفات
الرقابة
الداخلية
ومكوناتها

ساعد في
تحديد جودة
الرقابة
الداخلية

وضع
معايير
للإجراءات
الرقابية
يمكن
المقارنة بها

وضع أسس
للتقرير عن
ملاءمة
الإجراءات
الرقابية

▶ لجنة Trade Way

▶ لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي

▶ **لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي (كوسو)** هي مبادرة مشتركة لمكافحة الاحتيال على الشركات. وقد تم تأسيسها في الولايات المتحدة من قبل خمس منظمات من القطاع الخاص، مكرسة لتوجيه الإدارة التنفيذية والكيانات الحاكمة بشأن الجوانب ذات الصلة من الحوكمة التنظيمية، وأخلاقيات الأعمال، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والاحتيال، وإعداد التقارير المالية. وقد وضعت كوسو نموذجاً مشتركاً للرقابة الداخلية يمكن للشركات والمؤسسات تقييم نظم التحكم فيها. وتدعم المنظمة خمس منظمات داعمة، منها معهد المحاسبين الإداريين، ورابطة المحاسبة الأمريكية، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، والمعهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA)؛ والمديرين التنفيذيين الماليين الدوليين (FEI).

▶ تأسست COSO [كوزو] في عام 1985 لرعاية اللجنة الوطنية للتقارير المالية الاحتياطية (لجنة تريداوي). وقد تأسست اللجنة في الأصل برعاية مشتركة وتمويلها من قبل خمس جمعيات المحاسبة المهنية الرئيسية والمعاهد ومقرها في الولايات المتحدة: 1. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، 2. جمعية المحاسبة الأمريكية، 3. معهد المديرين الماليين التنفيذيين الدولية، 4. معهد المدققين الداخليين ؛ 5. معهد المحاسبين الإداريين. وأوصت لجنة تريداوي بأن تعمل المنظمات الراعية للجنة معاً على وضع توجيهات متكاملة بشأن الرقابة الداخلية. شكلت هذه المنظمات الخمس ما يسمى الآن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي.

► وكان الرئيس الأصلي للجنة تريدواي جيمس
تريدواي الابن، نائب الرئيس التنفيذي
والمستشار العام، باين وير والمفوض السابق
للجنة الاوراق المالية والبورصات الامريكية.
وبالتالي، فإن الاسم الشعبي [لجنة
تريدواي]. أصبح روبرت هيرث، الابن أحدث
رئيس مجلس إدارة كوسو في 1 يونيو
2013.

► تقرير ترينبول الصادر عن ICAEW

► ويقصد بـ ICAEW المنظمة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

► الرقابة الداخلية: إرشادات للمديرين في القانون المشترك

► تم نشر تقرير ترينبول لأول مرة في عام 1999 ، وأوضح أفضل الممارسات في الرقابة الداخلية للشركات المدرجة في المملكة المتحدة. وفي أكتوبر 2005 ، أصدر مجلس الإبلاغ المالي نسخة محدثة من التوجيهات بعنوان (الرقابة الداخلية: توجيهات للمدراء بشأن المدونة الموحدة) . وفي سبتمبر 2014 ، حل محله توجيه المخاطر الصادر عن الهيئة.

تقرير كادبوري ▶

▶ بعد مجموعة من إخفاقات الحوكمة، ترأس السير أدريان كادبوري لجنة كانت أهدافها هي التحقيق في نظام حوكمة الشركات البريطانية واقتراح تحسينات لاستعادة ثقة المستثمرين في النظام. وأنشئت اللجنة في مايو 1991 من قبل مجلس التقارير المالية، وبورصة لندن، ومعهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز. حيث تم تشكيل لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها بشأن ترتيب مجالس إدارات الشركات والأنظمة المحاسبية؛ وكذلك لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice في عام 1992 في المملكة المتحدة

► وقد صدر التقرير النهائي في ديسمبر 1992 ثم قدم توجيهاً إلى الشركات المدرجة في القائمة التي أبلغت عن حساباتها بعد 30 يونيو 1993.

► وقد تضمن التقرير توصيات تستند إلى التجارب العملية؛ مع التركيز على التجربة الأمريكية، وتم تفصيلها بعد عملية تشاور مقبولة على نطاق واسع.

► وقد صدر تقرير كادبوري بعنوان الجوانب المالية لحوكمة الشركات عن [اللجنة المعنية بالجوانب المالية لإدارة الشركات] برئاسة أدريان كادبوري حيث حدد توصيات حول ترتيب مجالس الشركات ونظم المحاسبة للتخفيف من مخاطر فشل الشركات؛ ومخاطر فشل حوكمة الشركات. وقد نشر التقرير في صيغة مسودة في مايو 1992. حيث أصدرت النسخة المنقحة والنهائية في ديسمبر من نفس العام. واستخدمت توصيات التقرير بدرجات متفاوتة لوضع مدونات أخرى مثل قوانين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة ، والبنك الدولي، وما إلى ذلك.

قانون ساربانز أوكسلي (SOX ACT)



□ تاريخ هذا القانون و مكان وأسباب نشأته

□ أصدرت الحكومة الأمريكية في يوليو من عام 2002م
القانون المسمى (ساربانز - أوكسلي) والذي مضى على
تطبيقه ما يزيد عن خمس عشرة سنة .



ساربانز أوكسلي Sarbanes-Oxley (SOX)

هو قانون أمريكي يوجب على إدارات الشركات أن تضمن
وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة
الداخلية



قانون ساربانز أوكسلي لعام 2002 يُعرف
أيضاً باسم [القواعد العامة للمحاسبة
وإصلاح قانون حماية المستثمر] و [مساءلة
الشركات والمراجعة وقانون المسؤولية]،
ويسمى عادةً ساربانز أوكسلي ، أو SOX

وهو القانون الاتحادي للولايات المتحدة
الصادر في 30 يوليو 2002 ، والذي
وضع معايير جديدة أو محسنة لجميع
الشركات الأمريكية العامة، وإدارة
الشركات والمحاسبة العامة. وقد اشتق
اسمه من مقدميه، وهما: السناتور
الأميركي بول ساريانز ؛ ومايكل جي
أوكسلي.

ما هو هذا القانون وتفسيراته ومتطلباته

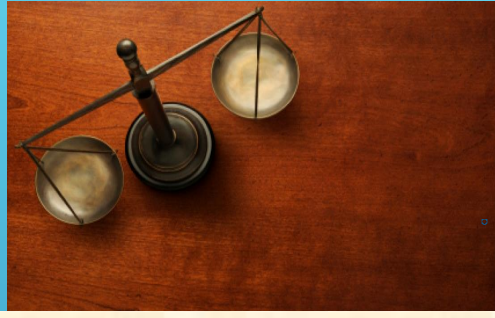
أصدرت الحكومة الأمريكية في يوليو من عام 2002 م القانون المسمى ساربانز - أوكسلي والذي مضى على تطبيقه ما يربو عن خمس عشرة سنة والذي تكمن ملامحه الأساسية في الآتي:

- تأسيس مجلس أعلى للمحاسبة لمراقبة أداء أعمال المحاسبين القانونيين وحماية المستثمرين.
- تطبيق القواعد المقترحة بصرامة للمحافظة على استقلال المراجع.
- العمل على الارتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية.
- الرفع من مستوى المحللين الماليين ومنع عمليات التحليل المالي لخدمة أغراض خاصة .
- العقوبات المالية والجنائية على جميع الأطراف ذات العلاقة في حالة وقوع المخالفات سواء كانت قصداً أو دون قصد .



متطلبات قانون SOX

1. الشفافية في تقديم المعلومات المالية.
2. التحقق من صحة وكفاءة الرقابة الداخلية في الشركة.
3. دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة.
4. الإشراف على عمليات التدقيق والبحث عن الغش والأخطاء،
والتي من شأنها أن تحدث في الشركة.



متطلبات قانون SOX

5- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها.

6- التحقق من استقلالية مراجعين الحسابات الداخليين.

7- تقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد الاستقلالية لمراجعي الحسابات الداخليين , والرفع من كفاءة ما يقومون به من أعمال.

8- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة احدى الشركات للأنظمة والقوانين.

يتكون قانون ساربانز أوكسلي من عدة أقسام :



1. - مجلس الرقابة على شركة المحاسبة العامة (PCAOB)
2. - استقلال المراجع الخارجي.
3. - مسؤولية الشركات.
4. - الإفصاحات المالية المعززة.
5. - التعارضات محل الاهتمام.
6. - لجنة الموارد والسلطة.
7. - دراسات وتقارير.
8. - الشركات والمساءلة الجنائية عن الاحتيال.
9. - عقوبة جرائم الياقات البيضاء.
10. - الضريبة على الشركات.
11. - مساءلة الشركات عن الاحتيال.

تأثير هذا القانون على المراجعة بصورة عامة

1. أنه عزز الرقابة على مكاتب المراجعة ومنع حالات التواطؤ مع إدارات الشركات.
2. أنه قلل من مخاطر عدم اكتشاف الاختلاسات والمخالفات في الوقت المناسب.
3. أنه أدى إلى تخفيض حجم وحالات المخالفات المالية.
4. أنه أرسى منظومة هامة للتوازن في العلاقة ما بين مراجعي الحسابات، والإدارة العليا، ولجان المراجعة، في الشركات.

الشفافية في تقديم المعلومات المالية

تعد الشفافية من أهم أهداف قانون سارباز أوكسلي الذي تم صياغته ووضعه لتحقيق هذا الهدف الهام.

ويقصد بالشفافية في تقديم المعلومات المالية بأنها :
وضوح التشريعات وخاصةً المالية منها؛ وسهولة فهمها،
واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، وسلاسة لغتها،
ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية
والادارية، وبما يتناسب مع تطورات العصر، بالإضافة إلى تبسيط
الإجراءات ونشر المعلومات والافصاح عنها وسهولة الوصول
إليها بحيث تكون متاحة للجميع بدون التفرقة بين المساهمين
صغار الملكية والمساهمين كبار الملكية.

أهمية استقلال المراجع التابع لمكتب المحاسبة العامة الأمريكي

GAO :US GOVERNMENT ACCOUNTABILITY OFFICE

Government
Accountability
Office

قام هذا المكتب بإصدار ما يعرف ب **Yellow book** أو الكتاب الأصفر وهو كتاب المعايير والإرشادات للمدققين ومنظمات التدقيق.

ومهمة هذا الكتاب: تحديد متطلبات تقارير المراجعة، والمؤهلات المهنية للمدققين، ومراقبة الجودة تنظيم المراجعة. حيث يستخدم مراجعو برامج الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية هذه المعايير في إجراء عمليات التدقيق وإعداد تقاريرهم.



► يسعى المكتب إلى التعليق العام على مسودة مراجعة الكتاب الأصفر لعام 2017. سيكون المشروع متاحاً للمراجعة من 5 أبريل 2017، حتى 6 يوليو 2017. يرجى إرسال رسائل التعليق إلى كتابنا الأصفر تعليقات صندوق الوارد، YellowBookComments@gao.gov، في موعد أقصاه 6 يوليو 2017.

► وإلى جانب التغييرات التي طرأت على شكله وهيكله، يتضمن المشروع معلومات مستكملة عن المواضيع التالية:

► الاستقلال.

► الكفاءة والتعليم المهني المستمر.

► مراقبة الجودة واستعراض الأقران أو المناظرين.

► التدقيق المالي.

► شهادات الشركات ومراجعات القوائم المالية.

► مراجعة الأداء.

▶ وتخضع مراجعات الكتاب الأصفر لعملية تداول واسعة النطاق، بما في ذلك التعليقات العامة والمدخلات المقدمة من المجلس الاستشاري للمراقب العام المعني بمعايير مراجعة الحسابات الحكومية. ينظر المكتب في جميع تعليقات الكتاب الأصفر وإسهامات المجلس الاستشاري للمراقب المالي العام حول معايير التدقيق الحكومية في وضع اللمسات الأخيرة على التنقيحات المدخلة على المعايير. وتساعد هذه الوثائق الإرشادية الأخرى مراجعي الحسابات في تخطيط ومراجعة الحسابات وفقاً لتوجيهات ومعايير الكتاب الأصفر.

يمكننا من كل ما سبق أن نستخلص أن قانون ساربانز أوكسلي قد ألقى بظلاله على مهنة المراجعة الخارجية وذلك لكونه:

1. يعد تشريعاً سريعاً لحماية وتعزيز الثقة في الصالح العام .
2. ساهم في إعادة هيكلة أنظمة الرقابة في الشركات وعلاقة المراجع الخارجي بها، بما يتلاءم وقواعد الحوكمة والافصاح والشفافية.
- 3 عزز الإلتزام والعقاب في حالات المخالفات المالية .
4. فعّل الرقابة على مكاتب المراجعة ومنع التواطؤ مع إدارات الشركات .
5. قلّل المخاطر.
6. انه أصبح يمثل أداةً للتوازن في العلاقة ما بين مراجعي الحسابات والادارة العليا ولجان المراجعة في الشركات .
7. يساهم في الكشف المبكر عن مواطن الخلل والقصور.
8. يساعد إلى حد كبير في تقديم المقترحات والحلول المناسبة.

ما هي علاقة قانون ساربانز أوكسلي بإطار
مفهوم حوكمة الشركات؟

**الحقيقة أن هذا القانون يرتبط بعلاقة
مباشرة مع حوكمة الشركات**



وقد أقر الكونجرس الأمريكي هذا القانون ليتم
تحميل المدير التنفيذي CEO ؛ ومدير القطاع
المالي CFO : المسؤولية في حال وجود فساد أو
تحريف بالمعلومات أو القوائم المالية.



تأثير القانون على المراجعة الداخلية بوجه عام
هناك علاقة مباشرة بين قانون ساربانز أوكسلي (SOX) وبين حوكمة الشركات؛ حيث أن وظيفة ومسؤولية الإدارة العليا سيكون من ضمنها تأكيد صلاحية وسلامة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة بالولايات المتحدة.

وقد أقر الكونجرس الأمريكي هذا القانون ليتم تحميل المدير التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO : المسؤولية في حال وجود تحريف أو فساد مالي بالمعلومات أو القوائم المالية.

ونلاحظ هنا أنه في السابق كان الذي يتم هو عدم تحميلهما بأية مسؤولية بحال إدعائهما عدم المعرفة أو العلم بالمخالفات أو التحريفات.

ونلاحظ في هذا الصدد أن هذا القانون
سيعطي القوة للرج في السجن وفرض الغرامات
على: المدير التنفيذي؛ ومدير القطاع المالي؛
أو من يكافئهما في المناصب والمستويات الإدارية
العليا: إذا وجد أنهم مذنبين وقاموا بالتوقيع
على قوائم بها فساد وتلاعب وتحريف هام
نسبياً.

► اما في المملكة العربية السعودية فقد أقرت
وزارة المالية اعتباراً من عام 1436هـ 2015 م
► توفير إطاراً تحليلياً شاملاً يسمح بتحسين شفافية
الميزانية ويضمن الاتساق في عرض البيانات
والتقارير التحليلية للسياسات المالية للحكومة.



وهو الأمر الذي يساعد بشكل كبير صانعي القرار على
تقييم وتعزيز فعالية واستدامة المالية العامة.

ومن ثم فمن المتوقع أن يتم بموجب تطبيق هذا
النظام تفعيل دور كبير للمراجعة الداخلية ضمن
هذا البرنامج .

